مجلة الآداب، م٢٩، ع١، ص ص ٣-٣١، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٧/ ١٤٣٨هـ)

البُعد الدلاليّ في مسائل الإعلال

فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

أستاذ النحو والصرف المشارك في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

جامعة القصيم

(قدم للنشر في ١٢/ ٢/ ١٤٣٦هـ، وقبل للنشر في ٢٦/ ١٢/ ١٤٣٧هـ)

الكلمات المفتاحية : الدلالة، الإعلال، علة الفرق، أمن اللبس، الشذوذ.

ملخص البحث: درس علماء العربية مباحث الإعلال في مصنفاتهم ضمن علم التصريف، الذي كان في نظر المتقدمين شاملًا للجانب الصرفي (بمعناه الأخص، وهو تغيير بنى الكلمات تبعًا لاختلاف الدلالة)، والجانب الصوتي، كالإدغام والتقاء الساكنين.

وعلل الإعلال دائرة حول الاستثقال وطلب الخفة، فهو مبحث صوتي، ولذا ذهب بعض الباحثين إلى ضرورة إخراج هذا الباب من علم الصرف، إلَّا أنَّ الناظر في كلام العرب، وما صاغه العلماء من قواعد بناء عليه، يجد أنَّ ثمَّةَ نظرًا دلاليًّا يقارن بعض هذه العلل الصوتية، كتمييز نوع الكلمة، أو جذرها، أو لتحقيق وظيفة نحوية، كما قد يرتكب الاستثقال لإزالة لبس ما... ومن هنا جاء هذا البحث ليتناول هذه الأبعاد الدلالية بالعرض، والدراسة.

Semantic Dimensions in Defectiveness Issues

Fareed Abdullaziz Al zamil Al sulaim
Associate Professor of Arabics syntax and morphlogy
Qassim University

(Received 12/2/1436H; Accepted for publication 26/12/1437H)

Keywords: Meaning; Defectiveness; Difference Reasoning; Disambiguation; Irregularity**.**

Abstract: The Early Arab linguists considered the issues of Defectiveness under the science of Morphology which was, in their view, covering both morphological and phonological aspects.

Defectiveness reasoning always occur for seeking the dis/ease in articulating words, and this, of course, relates to phonology. Accordingly, it has been argued that the Defectiveness phenomenon should not be considered under the science of Morphology. In this paper, I show the semantic aspect. This can be seen in some traditional works that focused on the role of meaning in contrasting between the phonological reasoning such as distinguishing the word type or its root, or in achieving a syntactic function. Hence, the current paper aims to show and study these semantic dimensions.

.

مقدمة

درس العلماء المتقدمون مباحث الإعلال والإبدال في مصنفاتهم داخل مصطلح علم التصريف، فمباحث هذا العلم عُنيت بالجانب الصرفي (بمعناه الأخص، وهو تغيير بنى الكلمات تبعًا لاختلاف الدلالة)، والجانب الصوتي، كالإدغام والتقاء الساكنين.

والإعلال مبحث صوتيٌّ؛ لأنَّ علله قائمة على الاستثقال وطلب الخفة، فالحرف المعتل يثقل إذا تبعه حرف من جنسه، وَفْق قيود معينة، كما أنَّ حرف العلة لا يحتمل أنَّ يتبع بحركة، فلا بد من حذفها، أو نقلها إذا سبق بحرف صحيح ساكن تخف بعده.

وهكذا كثير من علل هذا الباب؛ ولذا ذهب بعض الباحثين إلى إخراج بعض أبواب (الصرف التقليدي) من علم الصرف (بشر،كمال ٢٣٣- ٢٤٣)، لكنَّ الناظر في كلام العرب، وما صاغه العلماء من قواعد بناء عليه، يجد أنَّ ثَمَّةَ نظرًا دلاليًّا يقارن بعض هذه العلل الصوتية، فيتخلف طلب الخفة بغية تمييز نوع من أنواع الكلمة، أو للتعبير عن وظيفة نحوية، أو لإزالة لبس ما...كما أنَّ هذه العلل وغيرها قد تؤدِّي إلى تغيير (إعلال) ما لا يتصف بالثقل، ولا يحتاج إلى التخفيف، ومن هنا أردت في هذا البحث أنْ أتناول هذه الأبعاد الدلالية بالعرض، والتصنيف، لبيان مدى تأثيرها، ووجاهتها، من خلال النظر في كلام المتقدمين وبعض الدارسين المحدثين.

وقد قصرتُ الحديث على ما يتعلق بالمعنى من المسائل، فلم أتعرض لعلل أُخرى، ولا لمسائل في الإعلال لم يكن للمعنى فيها أثر، كما لم أتعرض للخلاف بين العلماء المتقدمين، ولا للخلاف بين المتقدمين والمعاصرين في تفسير ظواهر الإعلال، ولم أذكر منها إلَّا ما دعتِ الحاجة إليه ليكونَ توطئة للدخول إلى الحديث إلى الدلالة، وغالب الخلاف في تفسير الظواهر لا يعود إلى أثر في المعنى، فهو يجيب عن (كيف) لا عن (لماذا)، فعلى سبيل المثال، عند تفسير قلب الواو والياء همزة إذا تطرفتا بعد ألف زائدة، ذهب بعضهم إلى انقلابهما مباشرة (ابن مالك، ١٤٢٥، ٦٢ هـ)، وذهب آخرون إلى أنَّهما تقلبان ألفًا، فيلتقي ألفان، فتقلب الثانية همزة (ابن جني، ١٣٧٣ه، ٢/ ١٣٧)، وذهب بعض المعاصرين إلى أنَّ حرف العلة حذف، فزيد في مطل الفتحة الطويلة (الألف)، حتى احتيجَ إلى قفل المقطع، وقفله يكون بالهمزة؛ لأنَّها قطع للنفس (الإبدال إلى الهمزة في ضوء سر صناعة الإعراب. الشمسان، إبراهيم، ١٤٢٢ه، ص: ٤٥)، كل ذلك لا يجيب عن سبب هذا التغيير، الذي هو هنا –مثلًا– التفريق بين الممدود والمقصور.

تمهيد

تعريف الإعلال:

هذا الأصل يعود في اللغة إلى معان ثلاثة، أحدها: الضعف، ومنه المرض (ابن فارس (عل) ٤/ ١٢، ١٤) وأعلَّ الشيء عالج علله (اليزدي ٢/ ٧٩٧).

وأمَّا في الاصطلاح فقد عرفه ابن الحاجب بأنَّه: ((تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب أو الحذف أو التسكين)) (ابن الحاجب، ١٤١٥ هـ، ص ٩٤).

وفي هذا التعريف مسألتان:

الأولى: حصر الإعلال بحروف العلة، وهي الواو والألف والياء، دون الهمزة، وعلَّل الرضي إخراج الهمزة بأنَّ التغيير فيها لا يعدُّ إعلالًا وإنَّما هو تخفيف همز (الرضي، ٣/ ٦٧)، مع الإقرار بأنَّها تتغير تغيُّر أحرف العلة، وإنَّما لم يجرِ الاصطلاح بأنَّها حرف علة (الرضي، ١/ ٣٣)؛ ولذا جعل ابن الحاجب مسائل إبدال الهمزة حرف علة في باب تخفيف الهمز (ابن الحاجب، ١٤١٥ه، ص ٨٧).

ولكن الرضي نفسه عدّ تغيير الهمزة من القلب، فقال: ((اعلم أنَّ لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حروف العلة، أي الألف والواو والياء، بالقلب، أو الحذف، أو الإسكان، ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة إعلال...بل يقال إنه تخفيف للهمزة، ولا يقال أيضًا لإبدال غير حروف العلة والهمزة...ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، وكذا يستعمل في الهمزة أيضًا)) (الرضي: ٣/ ٦٦-٦٧) فانظر كيف اضطرب كلامه، إذْ أخرج تغيير الهمزة من مصطلح الإعلال، ثمَّ أدخله في مصطلح القلب (السامرائي، إبراهيم، ٣٧٨).

وقد عدَّ بعضهم الهمزة حرف علة (ابن الحاجب، ٢/ ٤١٥، والجاربردي، ١/ ٢٦٨، والقوشجي، ٤٤٤)، وعدَّ آخرونَ التغيير فيها من الإعلال لمقاربتها لحروف العلة، ولكثرة تغييرها (ابن يعيش، ١٣٩٣ه، ٢١٤، والأشموني ٤/ ٢٨٠، و شاهين، عبدالصبور، ١٧٢).

الثانية: حصر مسمَّى الإعلال بالتغيير الذي يكون للتخفيف، فغرضه صوتي محض، وهكذا قالوا في الإبدال، قال النيلي: ((وأمَّا البدل فالغرض به تسهيل اللفظ)) (النيلي، ٢/ ٥٥٦)، وفسر التسهيل العصام الإسفراييني فجعل غرضه التخفيف، أو مشاكلة الحروف بعضها لبعض في المخرج أو الصفة (شرح الفاضل العصام، ١٩١).

فما كان التغيير فيه لغير تخفيف، كأن يكون مراعاة للمعنى، فليس إعلالًا، وقد صرح بذلك القوشجي، إذْ جعل الإعلال ممَّا يحصل لأغراض لفظية، وقال في تعريفه: ((هو تغيير حرف العلة تغييرًا له اختصاص به، لا بقصد تغيير في المعنى)) (القوشجي، ٤٤٣)، وعلى هذا سار المحدثونَ، قال د. عبد الصبور شاهين: ((ومن الحقائق المسلمة أنَّ ظاهرة الإبدال بصفة عامة لا تحدث إلَّا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأنَّ الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة)) (شاهين، عبد الصبور، ١٨٦).

وقد راعوا في ذلك الغالب في الباب، كما نظروا إلى الأصل، دون ما يحدث تبعًا له، أمَّا بالنظر إلى أفراد المسائل فالوضع مختلف، فمن ذلك أنَّهم ذكروا من أنواع الإبدال ما شاع في بعض لغات العرب، كالعنعنة والعجعجة، فهذه ظواهر مبناها على أداء الحرف، ولا أثر لها في الدلالة، إلَّا أنَّ منها ما غرضه دلالي كالكشكشة والكسكسة، إذ يفرق بها بين خطاب المذكر والمؤنث، ولهما صورتان: إبدال كاف المؤنثة سينًا أو شينًا، أو إلحاق الكاف السين أو الشين، قال سيبويه: ((واعلم أنَّ ناسًا من العرب يلحقون الكاف السين ليبينوا كسرة التأنيث...فإذا وصلوا لم يجيئوا بها؛ لأنَّ الكسرة تبين، وقوم يلحقون الشين ليبيِّنوا بها الكسرة في الوقف، كما أبدلوها مكانها للبيان...وإنَّما يلحقون السين والشين في التأنيث؛ لأنَّهم جعلوا تركهما بيان التذكير)) (سيبويه ٤/ ١٩٩-٢٠٠، وآل غنيم، صالحة ٢٥١ وما بعدها)، وقال ثعلب: ((يجعلون مكان الكاف الشين، وربما جعلوا بعد الكاف الشين والسين...يفعلون هذا توكيدًا لكسر الكاف...)) (ثعلب ٢/ ١٤١).

وسيتبين من خلال هذا البحث مقدار وجاهة هذا الإطلاق الذي وقع في تعريف الإعلال، فثَمَّ عدد من المسائل لا يكون للتخفيف فيها محل، وإنَّما علتها دلالية فحسب.

المبحث الأول

الدلالة في تفسير القواعد المقيسة

أولًا: الإعلال بالقلب:

أ) قلب حرف العلة همزة:

يقلب حرف العلة همزة في عدد من المواضع، ومن ذلك:

١- إذا تطرف بعد ألف زائدة، نحو: سماء، وبناء، وصحراء.

٢- إذا كان عينًا لاسم فاعل فعل ثلاثي، وقد اعتل في الفعل.

٣- إذا وقع ثاني حرفي علة توسط بينهما ألف موازن مفاعل.

٤- إذا وقع بعد ألف موازن (مفاعل) وهو في المفرد مد زائد.

ففي هذه المواضع جميعًا تحرك حرف العلة، وليس بينه وبين الفتحة إلَّا الألف، وهو حاجز غير حصين، فالأصل أنْ يقلب حرف العلة ألفًا، فإذا قلب ألفًا اجتمع ألفان، ولا بدَّ من التخلص من اجتماع ألفين؛ لتعذر النطق بهما، ويكون التخلص في نظير هذا بالحذف، فإنَّ القاعدة أنَّه إذا التقى ساكنان أولهما حرف مد حُذف حرف المد (سيبويه ٣/ ٥٠٥، والفارسي، ١٤١٩ه، ١٨٩، والرضي ٣/ ١٤٧)، ولو طُبِّقت القاعدة هنا لحصل اللبسُ، فالحذف في الموضع الأول، وهو تطرف الألف والواو والياء بعد ألف زائدة،

يؤدِّي إلى كون الممدود مقصورًا (ابن جني ١٣٧٣هـ،٢/ ١٣٧و١٣٨، وابن يعيش ١٣٩٣ه، ٢٧٧، والرضي ٣/ ١٠٢)، فيلتبس بناء ببناء (الرضي ٣/ ١٧٤)؛ ولذا قلبوا الألف الثانية همزة، قال المازني معللًا هذا القلب: ((فهمزوا الثانية؛ لئَّلا يجتمع ساكنان، ولم يحذفوا فيكون الممدود مقصورًا، وتذهب الياء فيلتبس)) (ابن جني١٣٧٣هـ، ٢/ ١٣٧).

أَمَّا الموضع الثاني، وهو انقلاب العين ألفًا في اسم فاعل الفعل الثلاثي، فإنه إذا حذفت الألف يلتبس اسم الفاعل بالفعل، فيقال: قالَ قالٌ، فالألف هي علامة اسم الفاعل (الثمانيني ٤٤٥، والرضي ٣/ ١٠٢)، قال سيبويه: ((هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها: اعلم أنَّ فاعلًا منها مهموز العين...ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره)) (سيبويه ٤/ ٣٤٨)، فحذف هذه الألف فيه نقض للغرض، حيث إنَّ الدلالة على اسم الفاعل تكون بتلك الألف الزائدة، فإسقاطها نقض لغرض زيادتها، ولهذا المعنى يشير الثمانيني فيقول: ((فإنْ بنيتَ اسم الفاعل من (باع)...أدخلتَ ألفًا قبل هذه الألف، فاجتمع ألفان...والجمع بين الألفين محال؛ لأنَّ كل واحد منهما دخل لمعنى، وإسقاطه يخل بالمعنى الذي دخل من أجله)) (الثمانيني، ٤٤٤).

وشرط هذا القلب أنْ تكون العين معتلة في الفعل، فإنْ صُحِّحت في الفعل وجب تصحيحها في اسم الفاعل (سيبويه ٤/ ٣٤٧)، وذلك نحو: عَوِرَ وصيِدَ، فيقال: عاوِر وصايِد، وهنا مسائل:

الأولى: علة تصحيح الفعل، وقد تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما، وسأرجئ بحث هذا إلى بابه.

الثانية: علة اشتراط اعتلال الفعل لاعتلال اسم الفاعل منه، فقد نصوا على أنَّ الوصف محمول على الفعل في الإعلال (سيبويه ٤/ ٣٤٧)، وذلك الحمل لغرض التفريق بين ما أعل فعله وما لم يعل، فيفرق بين صائد وصايد، وحائل وحاول، ونحو ذلك.

الثالثة: أنَّ هذه الأفعال ذات دلالة لازمة، فالوصف منها يكون صفة مشبهة، لا اسم فاعل؛ لأنَّها من العلل والأدواء والألوان التي تلازم صاحبها، فالوصف بها يدل على الثبوت؛ ولذا فالقياس أنْ يكونَ الوصف على (أَفْعَل – فعْلاء)، فيقال: أعْوَرُ، وأصيَدُ، وأحْوَل، إلَّا أنَّه إذا أريد بالوصف العُروض، وعدم اللزوم، عُدل إلى اسم الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ ﴾ (هود: ١٢) فعدل عن (ضيِّق) إلى (ضائق) لبيان عروض هذه الحال (الزمخشري ٢/ ٢٦١)، وتمثيل التصريفيين بـ(عاوِر) ونحوه مرادٌ به هذا المأخذ.

والموضع الثالث مثل الموضع الثاني في علة القلب، فإذا وقعت الياء أو الواو ثاني حرفي علة اكتنفا ألف موازن مفاعل، لم تحذف الألف؛ لأَنَّها علامة الجمع (الرضي ٣/ ١٠٢).

وقد ألحق سيبويه بهذا الموضع ما كان من المفرد موازنًا لهذه الصيغة، نحو (عُوائر) من العَوَر، قال: ((و(فُواعل) منهما بمنـزلة (فَواعل) في أنك تهمز ولا تبدل من الهمز ياءً...)) (سيبويه ٤/ ٣٩١)، وخالفه الأخفش والزجاج فلم يعلا ثاني المكتنفين ألف مفاعل في غير الجمع (السيرافي ٦/ ٢٨١ (مخطوط)، والرضي ٣/ ١٣٤).

أَمَّا في الموضع الرابع، وهو إذا وقع حرف العلة بعد ألف موازن مفاعل، وهو في المفرد مد زائد، فإضافةً إلى أنَّ الحذف يوقع في اللبس، فإنَّ في القلب فرقًا بين ما كان حرف العلة فيه أصليًّا، وما كان فيه زائدًا، ويلحق بالأصلي ما كان محركًا؛ لأَنَّه زيد للإلحاق، فهو كالأصلي (الرضي ٣/ ١٠٢).

ولأجل هذا الفرق كان القول الأعلى في اشتقاق (مدينة) أَنَّها من (مدن)، لهمزها في مدائن، ولجمعها على مُدُن (ابن جني ١٣٧٣ه، ١/ ٣١١، وما بعدها، والجوهري ٦/ ٢٢٠١ (مدن)، والجرجاني ٢/ ١٤٢١ وما بعدها، وابن برّي ٥/ ٣٢٤ "مدن").

ب) قلب الهمزة حرف علة:

تقلب الهمزة حرف علة في باب الجمع الذي على موازن مفاعل، إذا وقعت الهمزة بعد الألف وكانت عارضة في الجمع، وذلك إذا كانت لام المفرد همزة، أو ياء، أو ياء منقلبة عن واو، فتفتح الهمزة وتقلب ياء، وإذا كانت لام المفرد واوًا فتحت الهمزة وقلبت واوًا (سيبويه ٤/ ٣٩٠، والفارسي ١٤١٩هـ،٦٠٤، وابن جني ١٣٧٣هـ، ٢/ ٥٤).

وكان سيبويه قد ألحق المفرد بالجمع فيما اكتنف ألفَ موازن مفاعل فيه حرفا علة، وذلك في (فُواعل)، بجامع الثقل فيهما، فإن فات ثقل الجمع فضم الأول حل محله (السيرافي ٦/ ٢٨١ "مخطوط")، فيجرى في وجوه الإعلال مجرى الجمع، إلَّا أَنَّه استثنى معتل اللام ومهموزها، فلا يجريه مجرى مطايا وبابه، وذلك لالتباسه ببناء آخر، فإذا بنيت من (جاء) على فواعل، فقلت: جُواوئ، ثم جُوائئ، ثم جُوائي، فلا تفتح الهمزة، ثم تقلب ألفًا، فيقال: جُواءَي، ثم جُواءا، ثم جُوايا؛ لأَنَّه يلتبس بـ(حُبارى) و(شُكاعى). (سيبويه ٤/ ٣٩٤، والسيرافي ٦/ ٢٨٢ "مخطوط").

ج) قلب الواو ياءً والياء واوًا:

١- لام (فِعْلى) و(فُعلى) اسمين ووصفين:

تقلب الواو ياءً إذا وقعت لامًا لاسم على (فُعْلى)، نحو: قُصيا، وعُليا، كما تقلب الياء واوًا إذا وقعت لامًا لـ(فَعْلى) اسمًا، قال سيبويه: ((هذا باب ما تقلب فيه الياء واوً ليفصل بين الاسم والصفة، وذلك (فَعلى) إذا كانت اسمًا، نحو الشروى والتقوى، والفتوى، وإن كانت صفة تركوها على الأصل، وذلك نحو:

صديا...وأَمَّا (فُعلى) من بنات الواو فإذا كانت اسمًا فإن الياء مبدلة مكان الواو، كما أبدلت الواو مكان الياء في (فَعلى))) (سيبويه ٤/ ٣٨٩).

فعلة القلب الفرق بين الاسم والصفة. (ابن عصفور ٢/ ٥٤٢، ٥٤٤، والرضي ٣/ ١٧٨، واليزدي ٢/ ٩٠٦)، وإلَّا فليس هناك داع صوتي للقلب؛ فيرى الرضي أنَّ في هذا القلب شيئًا من التخفيف، حيث يعدل بين أول الكلمة وآخرها من حيث الخفة والثقل، قال: ((الناقص إن كان على (فَعلى)... فإمَّا أنْ يكونَ واويًّا أو يائيًّا، والواوي لا تقلب واوه ياء لا في الاسم... ولا في الصفة...، لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو، فلو قُلِبَت ياءً لصار طرفا الكلمة خفيفينِ، وأَمَّا اليائي منه فقُصِد فيه التعديل أولًا فَعُدِّل الاسم الذي هو أسبق من الصفة بقلب يائه واوًا، فلما وصل إلى الصفة خُلِّيت بلا قلب، للفرق)). (الرضي ٣/ ١٧٧).

ولذا قال السيرافي ملخِصًا ما ذكر سيبويه في الباب: ((...وجملته أنَّه شذَّ فيه بابانِ عمَّا يوجبه القياس، أحدهما (فَعلى) إذا كانت لامه ياء وهو اسم قلبت واوًا نحو: رعوى وشروى، والقياس رعيا وشريا؛ لأنَّه من رعيت وشريت، وليس قبلهما ما يوجب قلب الياء واوًا، والآخر (فُعلى) إذا كان اسمًا والفعل منه واو، تقلب ياءً...)). (السيرافي ٦/ ٢٧٦ خ).

بل إنَّ مقتضى القياس عدم القلب، إذ أنَّ الأصل أن يعمد إلى التخفيف، فيقلب الأثقل للأخف، وفي (فَعْلى) الاسم قلبت الياء واوًا، والياء أخف، وذلك للفرق. (الشاطبي ٩/ ١٨٤).

ومما يؤكِّد أيضًا إرادة الفرق، أنَّ هذا القلب وقع في لام صيغتي (فَعلى) و(فُعلى) دون (فِعْلى)، فإنَّ (فِعلى) لم يأتِ منها صفة إلَّا شاذًّا؛ ولذا لم يحتج للفرق، فلم يكن ثم قلب. (الشاطبي ٩/ ١٨٥).

وقد اختلفوا في المقلوب في صيغة (فُعلى)، ألام الاسم أم لام الصفة؟ فالقول الأول هو ما قرره سيبويه، وتبعه في ذلك جمهور النحويين (ابن السرّاج ٣/ ٢٥٧، وابن جني١٣٧٣ه، ٢/ ١٦١، والرضي ٣/ ١٧٨، واليزدي ٢/ ٩٠٨، وأبو حيان١٤١٨ه، ١/ ٢٩٢، والأشموني ٤/ ٣١٣)، وذهب الفراء (أبو حيان ١٤١٨ه، ١/ ٢٩٢، والأشموني ٤/ ٣١٣)، وابن السكيت (الأزهري أبو منصور ٩/ ٢١٩،وأبو حيان ١٤١٨ه، ١/ ٢٩٢، والأشموني ٤/ ٣١٣) والفارسي (الفارسي١٤١٩ه،٦٠٨، واليزدي ٢/ ٩١٠)، واختاره ابن مالك إلى أنَّ القلب في الصفة، أَمَّا الاسم فتصح الواو فيه (ابن مالك، ١٤٠٢ه، ٤/ ٢١٢١، وابن مالك، ١٣٨٧ه، ص٣٠٩، وأبو حيان ١٤١٨ه، ١/ ٢٩٢، والشاطبي ٩/ ١٩٠ وما بعدها)، فـ(حُزوى[1]) على ذلك على القياس، و(القُصوى) من

(١) (اسم موضع في نجد، شرقي الدهناء، وقرية باليمامة وهي الآن في قرية سدوس. انظر: صفة جزيرة العرب ١٥٣، ومعجم البلدان ٢/ ٢٥٥، ومعجم اليمامة ٣٢٢).

الشاذ، أَمَّا الدنيا والعليا، فقياس عند الجميع، فعلى القول الأول هي صفات جرت مجرى الأسماء، فعوملت معاملتها (وابن جني ١٣٧٣ه، ٢/ ١٦١)، وعلى الثاني على أصل حكم الصفة.

٢- عين (فُعلى) اسمًا أو صفة غير محضة.

إذا وقعتِ الياء عينًا لـ(فُعْلى) وهي اسم، أو صفة غير محضة، وهي مؤنث (أفعل) التفضيل، فإنَّ الياء تقلب واوًا، للفرق أيضًا (سيبويه ٤/ ٣٦٤، والسيرافي ١٨/ ٣٦، والرضي ٣/ ٨٦، ١٣٦، واليزدي ٢/ ٨٦٤)، قال سيبويه: ((هذا باب ما تقلب فيه الياء واوًا، وذلك فُعْلى إذا كانت اسمًا، وذلك الطوبى والكوسى...فإنَّما فرَّقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرَّقوا بين (فَعْلى) اسمًا وبين (فَعْلى) صفة في بنات الياء التي الياء فيهنَّ لامٌ...)) (سيبويه ٤/ ٣٦٤).

ومع أنَّ أكثر التصريفيين يثبتون الفرقَ علةً للقلب، إلَّا أنَّ عبدالقاهر الجرجاني أرجع هذا التغيير إلى التصرف والافتنان مشبهًا إياه بتكثير أبنية الجمع، قال: ((...ثُمَّ إنَّهم على عادة تفننهم في التصرف عليه حملوا الواو على الياء في باب، والياء على الواو في باب آخر، ليحصل الافتنان...نحو وضعهم الجمع على أنواع وأقسام، كجمع السلامة وجمع التكسير واسم الجمع، ثُمَّ جمع القلة والكثرة، ثُمَّ تخصيصهم كل مثال بأبنية كثيرة، وكجعلهم لشيءٍ واحد لامين مختلفين، نحو: أتوت وأتيت... وكالقلب في قِسِيٍّ جمع قوس... وأشباه ذلك مما يذهب في طريق التوسع في وجوه الصيغة وتحسين الكلام بكثرة الفنون...)) (الجرجاني ٢/ ١٥٥١).

وكان ابن جني قد أشار إلى هذا، فقال في تفسير كلام المازني: "هذا ما تقلب فيه الياء واوًا ليُفرَق بين الاسم والصفة": ((وقد استطرف أبو عثمان هذا الباب، واعتمد فيه على أنه محكيٌّ عن العرب، وليس فيه حجة قاطعة، وأنا أذكر ما فيه من العلة؛ وذلك أنَّ الياء أخف من الواو، وقد غلبت الواوَ في أكثر المواضع حتى أبرَّت عليها، فأرادوا أَنْ يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها...فإنْ قيل: فهلاَّ كان هذا القلب في الصفة دون الاسم؟ قيل: لأنَّ الواو أثقل من الياء، فلمَّا اعتزموا قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من التوسع في اللغة جعلوا ذلك في الأخف؛ لأنَّه أعدل من أنْ يجعلوا الأثقل في الأثقل...)) (ابن جني ١٣٧٣ ه، ٢/ ١٧٥).

لكنَّه في سر الصناعة لم يغفلْ علة الفرق، فقال: ((ومما قلبت ياؤه واوًا للتصرف، وتعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها، وللفرق أيضًا بين الاسم والصفة قولهم: الشروى والفتوى...)) (ابن جني ١٤٠٥ه، ٢/ ٥٩١).[1]

(١) (سر الصناعة متأخر، فيما يظهر، عن المنصف. (انظر: مقدمة ابن جني ص٢٠٠٤،١٣٥ه، وأبو الفتح ابن جني رائد مناهج البحث النحوي المعاصر د. مصطفى خاطر ٣١-٣٢).

والعلة الدلالية مقدمة على مجرد التصرف والتفنن، والتفنن حاصل مع إثبات الملمح الدلالي، ولا شك أنَّ اجتماعهما أقوى من الاقتصار على التفنن.

٣- التقاء الواو والياء:

إذا التقت الواو والياء في كلمة، وسكن السابق منهما، وهو أصليٌّ ذاتًا وسكونًا قلبت الواو ياء، وأدغمت بالياء (سيبويه ٤/ ٣٦٥، والفارسي ١٤١٩ه، ٥٩٨، وابن جني، ١٣٧٣ه، ١٧، وابن الحاجب، ١٤١٥ه، ص١٠٢، وابن يعيش، ١٣٩٣ه، ٤٦١، وابن مالك ١٣٨٧ه، ص٣٠٨، والرضي ٣/ ١٣٩).

فخرج بذلك ما إذا كان السابق منقلبًا، نحو سُوير، وتُبُوْيع، من سايَرَ، وتبَايَع، فلا تقلب الواو، والعلة من ذلك اجتناب اللبس؛ فإنَّ القلب يؤدِّي إلى التباس فُوعِل، وتُفُوعل بـ(فُعِّل) و(تُفُعِّل). (سيبويه ٤/ ٣٦٨، والفارسي، ١٤١٩ ه، ٥٩٩، الجرجاني ٢/ ١٤٦٧).

وقد ذكروا أسبابًا غير اللبس، فابتدأ سيبويه التعليل بإرادة المد، فقال عن القلب: ((...ولا يكون في سُوْيِر وتُبُويع؛ لأنَّ الواو بدلٌ من الألف، فأرادوا أنْ يمدُّوا كما مدُّوا الألف، وألَّا يكونَ (فُوعِل) و(تُفُوعِل) بمنـزلة (فُعِّل) و(تُفُعِّلَ)، أَلَا تراهم قالوا: قُوْوِل وتُقُوْوِل، فمدُّوا ولم يرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة؛ لئَّلا يكون كَـ(فُعِّلَ) و(تُفُعِّل)، وليكون على حال الألف في المد)) (سيبويه ٤/ ٣٦٨). كما قرر هذا المازني والسيرافي. (وابن جني، ١٣٧٣هـ، ١٩).

والظاهر أنَّ المد الذي أرادوا ليس مقصودًا لذاته، وإنَّما المقصود اللبس الذي يتحقق بفواته؛ ولذا لم يراعوا المد في (مفعول) من الناقص، فقالوا: مرضِيٌّ، ومدعُوٌّ، إذْ لا لبس. (الرضي ٣/ ١٤٠).

وذهب ابن عصفور إلى أنَّ التصحيح في سُوْيِر ونحوه لكون الواو مبدلة من الألف، والألف لا تدغم في الياء والواو، فكذلك ما هو بدل منها (ابن عصفور ٢/ ٤٧٨)، ولعل مأخذه ما قرره سيبويه من إرادة المد، ولكن قوله مردود؛ إذْ تقلب الألف ياء في تصغير (كتاب) وتدغم في ياء التصغير. (اليزدي ٢/ ٨٧٤).

وضم الفارسي إلى علة اجتناب اللبس كون الواو غير لازمة (والفارسي، ١٤١٩ه، ٥٩٩)، واعترضه الجرجاني بأنَّ الياء في أُسَيْوِد تصغير (أسود) ونحوه غير لازمة أيضًا، وقلبها جائز، ثُمَّ أجاب عمَّا أورده بأنَّ العُرُوض في المبني لما لم يسمَ فاعله أظهر من العروض في التصغير؛ لأَنَّ التصغير يراد به غالبًا صفات لازمة، وأيضًا فإنَّ العارض في سُوير هو الواو، أَمَّا في أُسيْود فالواو لازمة، والواو هي محل القلب، فاختلفا. (الجرجاني ٢/ ١٤٦٨).

ومع ذلك فإنَّه اختار علة اللبس، فقال: ((اعلم أنَّ القوي في هذا أَنْ يقال: إنَّ الإدغام ترك لأجل اللبس،

"إذا"[1]، لو قيل في سُوِير وتُسُوِير: سُيِّر وتُسُيِّر لم يدر أنَّهما (فُوعِل) و(تُفُوعل) أم (فُعِّل) و(تُفُعِّل)...وأَمَّا الاحتجاج بأَنَّ الإدغام يترك لأجل أنَّ الواو لا يلزم لقولك: ساير وتساير ...فليس بذلك المتين...)) (الجرجاني ٢/ ١٤٦٧).

والذي دعا الجرجاني إلى الاعتراض والإجابة إنَّما هو قولهم: إنَّ الواو ليست بلازمة، وهي عبارة الخليل فيما نقله سيبويه عنه: ((وسألت الخليل عن سُوير وبُويع ما منعهم أَن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأنَّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنَّما صارت للضمة حين قلت: فُوعِل...)) (سيبويه ٤/ ٣٦٨).

ومقصودُ سيبويه من عدم اللزومِ البدلُ، يدل عليه صراحة قوله: ((ونحو هذه الواو والياء في سُوير...واوُ (ديوان)، وذلك لأَنَّ هذه الياء ليست بلازمة للاسم كلزوم ياء (فَيْعَـل)...وإنَّما هي بدل من الواو)) (سيبويه ٤/ ٣٦٨).

ولما تعرض السيرافي لتفسير هذا الموضع لم يفسر اللزوم على أنَّه مقابل للعروض، وإنَّما فسره بالبدل، فقال: ((...وصارت الواو في تُبُويع كالألف في تبايع، ومثل ذلك رُوْية ونُوْي، إذا خففت الهمزة صارت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، ثُمَّ لا تقلب ياءً للياء التي قبلها؛ لأَنَّها همزة قد خففت فالنية فيه نية الهمزة، وكذلك سوير لما كانت النية في الواو منها نية الألف لم تقلب ياءً)) (السيرافي ١٨/ ٤٨).

فالمقصود بقوله: (ليست بلازمة)، هو ما عبر عنه المتأخرونَ بأصالة الذات (ابن هشام ٤/ ٣٨٩)، ولا يرد عليه أُسَيوِد ونحوه؛ لأَنَّ ياء التصغير أصلية الذات.

والحقيقة أنَّ مدار هذا الشرط على اجتناب اللبس؛ ولذا فرَّقوا بين (رُوْية) و(سُوْيِر) في جواز القلب والإدغام، مع اتفاقهما في سبب وجوب التصحيح، فأجازوا إدغام رُوْية؛ لعدم إلباسها، ولم يجز أحدٌ إدغام سُوِير (سيبويه ٤/ ٣٦٨، والفراء ٢/ ٣٥، والسيرافي ١٨/ ٤٨، وابن جني، ٢/ ١٣٧٣،٥٣٠)، وليس ذلك إلَّا لاجتناب اللبس.

د) قلب الواو والياء ألفًا:

إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا، وقد ذكروا لذلك عللًا صوتية (ابن جني، ١٣٧٣ ه، ٢/ ١١٦، وابن يعيش ٢٢٠، ١٣٩٣ه، وابن عصفور ٢٤٣٨، والرضي ٣/ ٩٥، واليزدي ٢/ ٨٢٩)، وشرطوه بشروط يعود أكثرها إلى علل معنوية، وذلك على النحو الآتي:

١- اشترطوا ألَّا تكونَ إحداهما عينًا لـ(فَعِل) الذي الوصف منه على أَفعل فعلاء، ولا عينًا لمصدره، فأَمَّا تصحيح الفعل فلأَنَّه محمول في المعنى على افعلَّ وافعالَّ (سيبويه ٤/ ٣٤٤، والمبرد ١/ ٩٩، والثمانيني

(١) هكذا في المطبوع، ولعله خطأ، والصواب إذ.

٢٩٧، وابن يعيش ١٣٩٣ه، ٢٢٢)؛ لأَنَّ هذا الوزن هو الأصل في العيوب الظاهرة والألوان (الرضي ٣/ ٩٨)، قال ابن جني: ((جُعِلت صحة العين في (فَعِل) أمارةً؛ لأَنَّه في معنى (افْعَلَّ))) (ابن جني ١٣٧٣ه، ١/ ٢٥٩).

وأَمَّا المصدر فإنَّ إعلاله لإعلال فعله، فإذا صح الفعل صحَّ، وذلك ليحصل الفرق بين ذلك المصدر ومصدر ما أعل فعله، قال المبرد: ((وأَمَّا العَوَرُ والحَوَلُ والصَّيَد، مصدر الأَصْيَد فإنَّما صحت لصحة أفعالها، ليكون بينها وبين ما اعتل فعله فصلٌ)) (المبرد ١/ ١١٤).

والوصف منه لا يعل بالنقل والقلب أيضًا، وسيأتي في موضعه إن شاء الله.

٢- واشترطوا ألَّا تكونَ الواو عينًا لـ(افتعل) الدال على المشاركة، نحو: اجْتَوَرُوا، واعْتَوَنُوا، وازْدَوَجُوا؛ لأَنَّه محمول على (تَفاعَلَ) منه، وهو مصحح، فصحح لتصحيحه، تقول: تجاوروا، وتعاونوا، وتشاوروا (سيبويه ٤/ ٣٤٤، والفارسي، ١٤١٩ه، ٥٨٧، وابن جني ١/ ٢٦٠، والرضي ٣/ ٩٩، ولليزدي ٢/ ٨٤٦)، قال ركن الدين الاستراباذي: ((فأجروا ما كان في معناه عليه تنبيهًا على كونه بمعناه)). (ركن الدين ٢/ ٧٦١).

فإن لم يكنْ للمشاركة أعلَّ، وإنْ كان الجذر واحدًا، وفي ذلك تحديد للدلالة، تقول: ازدَوَرَ القوم، أيْ زار بعضهم بعضًا، وازدار فلان أخاه، أيْ زاره، قال مؤرِّج السلمي:

إلَّا كعهدِكمُ بذي بقَرِ الحمى

هيهـــاتَ ذو بَقَــرٍ من المُزدارِ

(ثعلب ٢/ ٥٤٤، ابن جني ١٤٠٥ ه، ١/ ١٨٦، والبغدادي ٤ / ٤٦٩).

وقد خصَّه ابن جني بالواوي دون اليائي، قال: ((ولم يأتِ عنهم في هذا التصحيح شيءٌ في الياء، أَلا تراهم لا يقولون: ابتيعوا ولا استيروا ولا نحو ذلك، وإنْ كان في معنى تبايعوا وتسايروا، وعلى أَنَّه قد جاء حرف واحد من الياء لم يأتِ إلَّا مُعلًا، وهو قولهم استافوا بمعنى تسايفوا، ولم يقولوا: استيفوا، لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفًا في هذا الموضع الذي قد قويت فيه داعية القلب)) (ابن جني٢ ١/ ١٢٤)، وتبعه على ذلك ابن مالك ومن بعده، معللًا ذلك بأَنَّ قلب الياء ألفًا أخف من قلب الواو ألفًا، لقرب الياء من الألف بخلاف الواو، واستدل على القلب بقولهم: استافوا، بمعنى تَسايَفُوا، أي تضاربوا بالسيوف (ابن مالك ٤/ ٢١٢٩، ١٤٠٢ه، وابن هشام ٤/ ٣٩٥، والأزهري خالد ٥/ ٤٣٤).

والصحيح، والله أعلم، ألَّا فرق بين الواوي واليائي في ذلك، وذلك لأمور: الأول: أَنَّه لمْ يراعِ هذا الفرق في هذا الباب إلَّا في هذا الموضع فقط، وأي فرق بين موجبات القلب الأخرى وهذا؟

الثاني: أنَّ سيبويه لم ينص على تخصيص الواو، وإنَّما اقتصر تمثيله عليه (سيبويه ٤/ ٣٤٧)؛ وذلك لأنَّه أكثر من اليائي وضعًا في هذا الباب، وكذا فعل المازني (ابن جني ١٣٧٣ه، ١/ ٢٦٠، ٣٠٦)، وليس في ذلك دلالة قاطعة على التخصيص.

الثالث: أنَّ المازني سوَّى بين اليائي والواوي فيما لم يدل على المشاركة، فقال ينقل عن الخليل: ((لو بنيت افتعلوا من قولك ازدوجوا على غير معنى تفاعلوا لأعللتَ، فقلتَ: ازداجوا، كما قلتَ: اختاروا وابتاعوا)) (ابن جني ١٣٧٣ه، ١/ ٣٠٦)، وفي هذا إشارة إلى التسوية في الحكم.

الرابع: أنَّ ما سمع من قولهم: (استافوا) ليس في معنى المشاركة أصالة، وإنَّما المعنى: تناولوا سيوفهم، ثُمَّ يكونَ التضارب بها بعد ذلك، قال ابن جني: ((فأَمَّا تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسايفوا فتفسير على المعنى)) ونظَّرَ بـ(دافق) بمعنى مدفوق، و(ناقة ضاربٌ)، ونحو ذلك (ابن جني٢١/ ١٥٢). وبذا يسقط الاستدلال به، فقد روعي فيه أصل دلالته لا لازمها (الشاطبي ٩/ ٢٥٧-٢٦٣).

٣- واشترطوا ألَّا يكونا فيما آخره زيادة تختص بالأسماء (ابن هشام ٤/ ٣٩٦)، يريدون إخراج نحو: النَّزَوان والغليان، والجَوَلان، والسَّيَلان، والحيَدَى، وقد اختلف في علة ذلك، فذهب سيبويه إلى أنَّه بذلك خرج عن وزن الفعل، مساويًا بين هذه الأمثلة (سيبويه ٤/ ٣٦٣، والسيرافي ١٨/ ٣٣).

وأعاد الجمهور والمبرد تصحيح نحو: النَّزَوَان إلى إزالة اللبس، فلو أعل لالتقى ألفان، فحذفت إحداهما، فصار: نحو: الغزوان: الغزان، فالتبس بفَعال (المبرد ١/ ٢٦٠، وابن جني ١٤٠٥ه، ٢/ ٦٦٨)، وأَمَّا الجولان وبابه، فيرى المبرد أَنَّ تصحيحه شاذ (الرضي ٣/ ١٠٧)، ويرى الجمهور أَنَّه أولى بالتصحيح لما صحح ما هو أضعف منه، وهو ما اعتلت لامه (الثمانيني ٢٩٦)، قال العكبري: ((هذا البناء قريب من باب الغليان والنزوان، فحملت الصحة عليه)) (العكبري ٢/ ٣٠٤)، وذكر وجهًا آخر، وهو أَنَّه صحح لئَلَّا يلتبس بـ(فاعال) كساباط وخاتام (العكبري ٢/ ٣٠٤)، وقد ذكر هذا الوجه ابن مالك أيضًا (ابن مالك ١٤٢٥ه، ١٤١).

وجوز ابن الحاجب أن يكونَ التصحيح في (الجَوَلان والحَيَوان والحَيَدى والصَّوَرى) للتنبيه بحركته على مسماه، حيث كان في كل منها معنى الحركة والاضطراب، و(الموَتانِ)؛ لأَنَّه نقيض الحَيَوان (ابن الحاجب ١٤١٥ه، ٩٩، وركن الدين ٢/ ٧٦٨، واليزدي ٢/ ٨٥٣).

وهذا الذي جوَّزه ابن الحاجب هو المفهوم من كلام سيبويه حين تعرض للعلاقة بين البناء والدلالة فقال: ((ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين

تقاربت المعاني قولك: النَّزوانُ والنَّقَزانُ، وإنَّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله: العسَلانُ والرَّتكانُ...ومثل هذا الغليانُ؛ لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان؛ لأنَّه تجيُّش نفسه وتثوُّر، ومثله: الخَطَرانُ واللمَعانُ؛ لأنَّ هذا اضطرابٌ وتحرُّك، ومثل ذلك: اللهبان والصَّخدان والوهجان؛ لأنَّه تحرك الحرّ وثؤوره، فإنَّما هو بمنزلة الغليان...وقد جاؤوا بالفَعَلان في أشياء تقاربت، وذلك: الطَّوَفان والجَوَلان، شبهوا هذا حيث كان تقلُّبًا وتصرُّفًا بالغليان والغثيان؛ لأنَّ الغليان أيضًا تقلب ما في القدر وتصرفه)) ثُمَّ قال: ((وقالوا الحيدان والميلان، فأدخلوا الفعلان في هذا كما أنَّ ما ذكرنا من المصادر قد دخل بعضها في بعض)) (سيبويه ٤/ ١٤- ١٥)، يريد أنَّهما خارجان عن القياس، وقد أعادهما السيرافي إلى قياس بابها فقال: ((وقد يجوز عندي أن يكونَ على الباب؛ لأنَّ الحيدان والميلان إنَّما هما أَخذٌ في جهةٍ ما عادلة عن جهة أخرى، فهما بمنـزلة الرَّوَغان، وهو عَدوٌ في جهة الميل)) (السيرافي ١٥/ ٧٦).

وقد ضمنَّ ابن جني هذا بابَ (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) في الخصائص، وذيَّل كلام سيبويه عن الفَعَلان بقوله: ((فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال)) (ابن جني٢ ٢/ ١٥٢).

إلَّا أنَّ هذه العلة لم ترضِ الرضي، وتعَجَّب من تعليل ابن الحاجب، قال: ((قوله: (ونحو الجَوَلان) هذا عجيبٌ؛ فإنَّ حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلَّا بالاشتراك اللفظي، إذْ معنى حركة اللفظ أنْ تجيءَ بعد الحرف بشيء من الواو والياء والألف، كما هو مشهور، وحركة المعنى على فراسخ من هذا، فكيف ينبه بإحداهما على الأخرى؟)) (الرضي ٣/ ١٢٦).

ويمكن أنْ يُجابَ عن اعتراض الرضي بأمور:

الأول: أنَّ الحركة التي هي بعض حرف العلة صوت، ولا يصدر الصوت إلَّا بتحرك بعض أعضاء النطق، فبطـل بذلك كون العلاقة بينهما اللفظ فقط.

الثاني: أنَّ الحركة زيادة في البنية، ومن المتفق عليه أنَّ الأصل أنَّ الزيادة في البنية تدل على زيادة في الدلالة، وإذا تخلف هذا الأصل وجب التنبيه، ولذا عقدوا أبوابًا لمجيء (فَعَل) و(أَفْعَلَ) بمعنى (انظر على سبيل المثال: ابن قتيبة ٤٣٣، وأبو حاتم، والزجاج ٥٠)، و(فَعَل) و(فاعَلَ) بمعنى ونحو ذلك.

الثالث: ما بينه ابن جني، وهو توالي الحركات، والمناسبة بين توالي الحركات في اللفظ وتوالي الحركات في الفعل ظاهرة، ولذا تجد من يمثل هذا الفعل بيده يكرر حركة يده ليدل عليه.

الرابع: أنَّ الحركة التي عناها ابن الحاجب هي حركة الحرف المصحح، وهي التي بها تدخل الكلمة باب (الفَعَلان) صوتيًّا، وإن كانت تدخله صرفيًّا وإن أعلت، فتكون بذلك منتظمة مع الصحيح، نحو

العسلان والنقزان، فوجب التصحيح ليكون الباب على سنن واحد صحيحه ومعتله.

٤- واشترطوا أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألَّا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وألَّا يُتليا بحرف يستحق هذا الإعلال فيقلب ألفًا، ومرجع هذا كله إلى أمن اللبس (ابن يعيش ١٣٩٣ه، ٢٢١، فقد ذكر من جملة قيود قلب الواو والياء ألفًا: ألا يلزم من القلب لبس، وأدرج هذه المواضع تحت هذا القيد)، ففي (بيان) لو أعل لصار (بانٌ)، فالتبس فعال بفَعَل، ومثله (جوَاد)، قال اليزدي: ((لو أعل لالتقى ساكنان...فالتبس بفاعلٍ أو بِفَعَل، وذلك؛ لأنَّها تصير حينئذ: جادٌ...فلا يدرى أهي ماضي يجود، أم فاعل من جديتُه، أي سألته...أم مُعَل فَعال من الجود)) (الرضي ٢/ ٨٥٢)، كما يحتمل أنْ يكون اسم فاعل من الجدوى، أعل إعلال قاضٍ، أو يكون فعلًا ماضيًا (الغزي ٢٨٤).

وفي (غَزَوَا) لو أعل لصار: غزا، فالتبس المثنى بالمفرد (ابن جني١٤٠٥ه، ٢/ ٦٦٧، وابن يعيش١٣٩٣ه، ٢٢١)، وحملوا عليه نحو: فَتيَان، ونحو: الصلوات والفتيات، لو أعل لالتبس الجمع بالمفرد (الرضي ٣/ ١٥٧). وكذا نحو الحيا والهوى، فالأصل فيه: الحيَيُ والهوَيُ، فلو أعل الحرفان لصار الاسم المتمكن على حرف واحد صحيح (الرضي ٣/ ١٠٨-١٠٩، والأزهري خالد ٥/ ٤٣٤، ٤٣٩).

قال الفارسي في تعليل تصحيح (الحيوان): ((ولم يجز الإعلال في اللام ولا في العين، أَمَّا اللام فلم يجز إعلالها لما كان يلزم من حذفها، وما كان يؤدِّي إليه من الإلباس لو حذفت...)) (الفارسي ٢٣٢).

ثانيًا: الإعلال بالنقل:

الإعلال بالنقل: هو نقل حركة العين المعتلة إلى الساكن الصحيح قبلها، لئَّ لا يثقل الحرف المعتل بالحركة، ويبقى الحرف القوي الجلد عاريًا منها.

والأصل أن يجري هذا الإعلال في كل موقع تحقق فيه هذا مما كان أجوف من الأسماء والأفعال، إلَّا أنَّهم شرطوا شروطًا يرجع معظمها إلى نظر دلالي، وذلك بالتفصيل الآتي:

أ- شروط النقل في الفعل:

١- أنْ يكون الساكن صحيحًا (ابن هشام ٤/ ٤٠٢، والشاطبي ٩/ ٢٨٦)، فإن كان معتلًا لم ينقل، نحو: قاوَل وساير؛ لأنَّه بعد النقل سيفسد البناء (الشاطبي ٩/ ٢٨٧) بالقلب والحذف، قال سيبويه في معرِض حديثه عن هذا الإعلال: ((ولا يعتل في فاعلتُ؛ لأنَّهم لو أسكنوا حذفوا الألف والواو والياء في فاعلت، وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه، من باب قُلتُ وبِعتُ، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف والالتباس)) (سيبويه ٤/ ٣٤٥).

٢- أَلَّا يكون الساكن الصحيح عينًا لفعل تعجب، نحو: ما أَبْيَنه وما أقوَمه، وأبِين به وأقوِم، ولأنَّ إعلاله

ملبس، حيث يلتبس فعل التعجب بما كان على (أَفْعَل) منفيًّا بـ(ما)، وبفعل الأمر منه، نحو: ما أقامَه، وأقِمهُ (اليزدي ٢/ ٨٤٥).

ولحمله أيضًا على أَفعل التفضيل في المعنى واللفظ، فأَمَّا المعنى فهو ما عبر عنه سيبويه بقوله: ((ويتم في قولك: ما أَقْوَله وأبيَعَه؛ لأنَّ معناه معنى أفعل منك وأفْعَل الناسِ؛ لأنَّك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل وبائع، كما فضلت الأول على غيره من الناس)) (سيبويه ٤/ ٣٥٠)، قال السيرافي مفسرًا: ((يعني أنَّك إذا قلتَ: ما أقوله وأبيعه فأنت تفضله على غيره، وإذا قلتَ: هو أَقولُ الناسِ وأبيعُ منك فأنْتَ تفضله، فهما في معنى واحد)) (السيرافي ٦/ ١٧٠خ، والرضي ٣/ ٩٧).

وأَمَّا اللفظ، فإنَّ أفعل التفضيل والتعجب يجريان مجرى واحدًا فيما يصاغان منه (السيرافي ٦/ ١٧٠ (مخطوط)، والرضي ٣/ ١٢٤، واليزدي ٢/ ٨٤٤)، وبهذا يقول ابن مالك (الألفية ٤٤):

صُغْ من مصـــوغٍ منه للتعجُّبِ
أَفْعَل للتفضـــيلِ وأبَ اللذْ أُبي

٣- ألَّا يكون الفعل مضاعف اللام، نحو: ابْيَضَّ واسْوَدَّ، فإنَّ ذلك يحدث لبسًا، حيث يلتبس افعلَّ بفاعل، إذ لو نقلت الحركة لسقطت همزة الوصل، ثُمَّ انقلبت العين ألفًا، فصار باضَّ وسادَّ، من البضاضة والسد. (السيرافي ٦/ ١٥٥ (مخطوط)، والمرادي ٣/ ١٦٠٦، والشاطبي ٩/ ٢٩٣، والأزهري خالد ٥/ ٤٥٤، والأشموني ٤/ ٣٢٠).

٤- ألَّا يكون الفعل معتل اللام، نحو: أحيا وأهوى، فلو نقلت الحركة لانقلبت العين، فالتقى ألفان، فحذف أحدهما، ففسد البناء، ولو لم يعل الآخر لظهرت الحركة على الواو أو الياء. (الشاطبي ٩/ ٢٩٤، والأزهري خالد ٥/ ٤٥٥، والأشموني ٤/ ٣٢١).

٥- ألَّا يكون الفعل من فعِل الذي بمعنى افعلَّ، نحو: عَوِرَ وصَيِدَ (تسهيل الفوائد ٣١١، والشاطبي ٩/ ٢٩٧)، فإنَّه لم يعل ماضيه لأجل موافقة افعلَّ في المعنى، فلا يعل مضارعه بالنقل أيضًا؛ لأنَّ الإعلال في المضارع محمول على إعلال ماضيه، وهذا ليكون الفعل ومصدره، والوصف منه، على حال واحدة في الإعلال وعدمه.

ب- شرط النقل في الاسم:

الأصل في الإعلال الفعل (الرضي ٣/ ١٤٤، والشاطبي ٩/ ٣٠٩)، وحمل عليه الاسم المشبه للمضارع، وهو الموافق له في عدد الأحرف والحركات، ولكنهم اشترطوا للنقل في الاسم أنْ يكونَ فيه دلالة تميزه عن الفعل، لئَّلا يقع اللبس، وذلك نوعان:

١- ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته، بحيث يوافقه في عدد الأحرف والحركات، إلَّا أن الزيادة في

أوله لا تزاد في المضارع، وهو ما كان من الأوصاف مبدوءًا بميم زائدة، نحو: مَقام، ومَتاب، ومُجاب، ومُبِين، ومستقيم، ونحو ذلك (سيبويه ٤/ ٣٤٩)، قال ابن جني في تفسير إعلال مفْعِل ومَفعُل: ((إنَّما اعتل هذان البناءان ولم يُفْرَق بينهما وبين الفعل بالتصحيح؛ لأنَّ الميم في أولهما تختص بالأسماء فوقع الفصل بذلك)). (ابن جني١٣٧٣ هـ، ١/ ٣٢٣).

فخرج بمباينة الزيادة (أَفْعَل) التفضيل، فإنَّه وافق الفعل في الوزن والزيادة، فلا يعل هذا الإعلال؛ لئَّلا يلتبس بالفعل الذي على (أَفْعَل)، قال سيبويه: ((ويُتم (أَفعلُ) اسمًا، وذلك قولك: هو أَقْوَلُ الناس، وأبيعُ الناسِ، وأقولُ منك وأبيعُ منك، وإنَّما أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو: أقال وأقام)). (سيبويه ٤/ ٣٥٠).

٢- ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، وهذا موضع افتراضي، لم أقف على شيء من كلام العرب على وفقه.

ولأجل هذا اعتذروا عن تصحيح مِقْوَل ومِخْيَط بحملهم إياهما على مقوال ومِخياط (سيبويه ٤/ ٣٥٥، وابن جني١٣٧٣ه، ١/ ٣٢٣، وابن عصفور ٢/ ٤٨٧، والرضي ٣/ ١٢٥)، والحمل في ذلك على معنى البنية، أي أنَّ المِفْعَل بمعنى المِفعال، قال سيبويه: ((وسألته عن (مِفْعَل) لأيِّ شيءٍ أُتمَّ ولم يُجرَ مُجرى افْعَل؟ قال: لأنَّ مِفعلًا إنَّما هو مِفعال، ألا تراهما في الصفة سواء، تقول: مِطْعَنٌ ومِفساد، فتريد من المِفساد من المعنى ما أردت في المِطْعَن...وقد يعتوران الشيء الواحد، نحو: مِفْتَح ومِفتاح...ومِقوَل ومِقوال)) (سيبويه ٤/ ٣٥٥)، وإنَّما لم يعل المِفعال؛ لأنَّه ليس على وزن الفعل. (السيرافي ١٨/ ١٣، والرضي ١٤١١ه، ٣/ ١٢٥).

وعلل ابن الحاجب التصحيح في نحو مِقْوال بمنع اللبس (ابن الحاجب ١٤١٥ه، ٩٨)، فلو أعل لصار مِقالًا، فألبس بفِعال (الرضي ٣/ ١٢٥)، أو ألبس فلم يتبين أمِفْعال هو أم مِفعل. (اليزدي ٢/ ٨٤٩).

ويرى ابن هشام أَنَّ ما كان على مِفْعَل خالف المضارع في وزنه، حيث كسر الأول، وزيادته، فلا يعل لذلك. (ابن هشام ٤/ ٤٠٣، والأزهري خالد ٥/ ٤٥٦).

ثالثًا: الإعلال بالحذف:

قسم التصريفيون الحذف القياسي، من حيث الحرف المحذوف، ثلاثة أقسام: حذف حرف زائد، وحذف فاء الكلمة، وحذف عينها، وكلها ترجع إلى علة صوتية، وهي الاستثقال، إلَّا أنَّهم أشاروا إلى مسألتينِ تتعلقانِ بالمعنى، وهما:

١- إذا كان الفعل من باب (فعُل يفعُل)، فإن علة الاستثقال ثابتة في المضارع، نحو: وضُؤَ يَوضُؤُ، كما هي في (يَوْعِد)، إلَّا أنَّهم عللوا التصحيح بتماثل حركة عين الماضي والمضارع، فلمَّا استويا بالضم، واختلف ما كان

على (فعَل) حيث جاء مضارعه مكسور العين ومضمومها، خولف بينهما في هذا الحكم، فصحح ما كان سبيله عدم التغيير، وأعل ما كان سبيله التغيير (سيبويه ٤/ ٥٢، والسيرافي ١٥/ ١٣٠، وابن جني١٣٧٣ه، ١/ ٢٠٩، والشاطبي ٩/ ٣٩٣)، وما عللوا به هنا راجع إلى المعنى، فإنَّهم أرادوا أنْ تبقى هذه الصيغة دون تغييرٍ مشاكلة لمعناها الدال على الصفات اللازمة، قال الرضي عن هذا التصحيح: ((ولكنَّها [أَيْ الواو] لم تحذف تطبيقًا للفظ بالمعنى، إذْ معنى فعُل للطبائع اللازمة المستمرة على حال)) (الرضي ٣/ ٩٠).

٢- ذهب الفراء (ابن جني١٣٧٣ه، ١/ ١٨٨) إلى أنَّ حذف فاء الكلمة في مضارع المثال الواوي المكسور العين كان للفرق بين المتعدي واللازم، فحذفوا في المتعدي وصححوا في اللازم، ونسب هذا القول إلى الكوفيين عامة (السيرافي ١٥/ ١٢٩، وابن جني١٣٧٣ه، ١/ ١٨٨، والأنباري ٢/ ٧٨٢)، وقد ردَّ عليهم من وجوه، أبرزها أنَّ الحذف وقع في اللازم، نحو: وكف البيت يكِف، ووجب يجِب وغير ذلك كثير. (السيرافي ١٥/ ١٢٩).

المبحث الثاني

الدلالة في تفسير شواذ الإعلال

حكم التصريفيون على طائفة من الألفاظ بالشذوذ، واختلف المحكوم عليه بالشذوذ من حيث إجماعهم على شذوذه واختلافهم فيه، ومن حيث سبب شذوذه أكان في القياس أم في الاستعمال، وكان لبعض الشاذ تعليل معنوي، حيث كان شذوذه لتحديد دلالته، ولإزالة اللبس فيما وقع فيه الاشتراك اللفظي، وفي هذا المبحث قصرت الحديث على هذا النوع الأخير، من غير استقصاء، مكتفيًا من ذلك بما يحقق الغرض.

أولاً: شواذ الإعلال بالقلب:

أ- شواذ قلب الياء واوًا والواو ياءً:

١- نَهُوَّ: وصف على (فَعُول) من النهي، قالوا: إنَّه لَأَمُورٌ بالمعروف نَهُوٌّ عن المنكر (الجوهري ٦/ ٢٥١٧ (ن ه ي))، والأصل فيه أن تقلب الواو ياء، لاجتماعها مع الياء، وسكون الأولى منهما، فالأصل: نَهْوْيٌ، إلَّا أنَّهم عكسوا فقلبوا الياء واوًا.

٢- ومثله أيضًا: مَشُوٌّ، من المشي، يقولون: شربت مَشُوًّا، أَيْ دواء مسهلًا، قال ابن جني: ((وكأنَّهم إنَّما أبدلوا الياء واوًا في نَهُوّ ومشُوّ...؛ لأنَّهم أرادوا بناء فَعُول فكرهوا أَن يلتبس بفَعِيل)) (ابن جني١٤٠٥ه، ٢/ ٥٨٩). ولا أجد فرقًا بين فَعُول وفَعِيل وصفين، فكلاهما يأتي بمعنى فاعل وبمعنى مفعول، فاللبس بينهما غير مؤثر، فالأولى أن يلحقا بما شذ وسُكِتَ عن علة شذوذه، كرجاء بن حيوة، وأمر ممضُوٌّ عليه، وجبيت الخراج جباوة (ابن جني١٤٠٥ه، ٢/ ٥٨٩)، ونحو ذلك، إلَّا ما يظهر في (نَهوّ) من المشاكلة اللفظية، حين يقرن بـ(أَمُور).

٣- العَلْياء: اسم من العلوّ، فالياء فيه بدل من الواو، ولا موجب للقلب هنا، فالقياس أَن تصح الواو كما صحت في العشواء والقنواء (الفارسي١٤٢٤ه، ١/ ١٤٢)، ولكنَّهم قلبوا شذوذًا، وأعاد الفارسي القلب إلى استعمالها اسمًا علمًا، والأعلام قد تغير كثيرًا (ابن إياز ٤٣٣)، قال: ((ولو كانت صفة كالحمراء لصحت الواو التي هي لام من علوت، كما صحت في القنواء والعشواء...)) (الفارسي١٤١٩ه، ٣٣٤، والجرجاني ١/ ٦٣٠). وروي عن الخليل أنَّهم إنَّما صححوها؛ لأنَّه لا ذَكَر لها، أرادوا أن يفرقوا بين ما له ذكر وما لا ذكر له. ورد الفراء قول الخليل بما جاء من نظائر للعلياء لا ذكر لها ولم تقلب، نحو: الحلواء واللأواء (ابن قتيبة ٦٠١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٥٣، وابن إياز ٤٣٤. والصحيح أنَّ نظير العلياء الحلواء فقط، وأَمَّا اللأواء فعكسها، حيث إنَّ لامها ياء، من اللأي، وقلبت الياء واوًا، ولم أقف على من فسر علة القلب هذه. العين ٨/ ٣٥٤ (لأي)، والجوهري ٦/ ٢٤٧٨ (لأي)، وابن منظور ١٥/ ٢٣٧ (لأي)، والزبيدي ٣٨/ ٤٢٧ (لأي))، واختار أَنَّها من عليت، لغة في علوت (ابن قتيبة ٦٠٢)، فلا شذوذ فيها.

ورأى الثمانيني أنَّ القلب كان فرقًا بين الاسم والصفة، وكلامه يدل على أَنَّه يقيس ذلك في الاسم؛ ولذا حمل (العوَّاء) اسم نجم، على الشذوذ، قال: ((فأَمَّا رواية من روى (العَوَّاء) بالمد، وهو شاذ، فكان ينبغي أن يكون العيَّاء، كما قالوا: العَلياء؛ لأَنَّه اسم، وأصله عوياء، فتقلب من الواو ياء وتُدغَم في الياء التي بعدها، ولكنَّه أشبع فتحة الواو الأخيرة، فنشأت ألف، فلمَّا اجتمع ألفان حركت الأخيرة فانقلبت همزة فجاء اللفظ عوَّاء، فهذا أجود ما يُصرف إليه هذا الشذوذ إذا كان اسمًا وليس بوصف)) (الثمانيني ٥٣٩). فكلامه يدل دلالة صريحة على قياسية القلب في العَلياء، وعلى شذوذ العوَّاء، فأَمَّا شذوذ العوَّاء فلا ينازع عليه، ولكن هذا الشذوذ لم يأتِ من قِبَل كونها اسمًا، وإنَّما لاجتماع الواو والياء ساكنًا السابق منهما، فَقُلبتِ الياء واوًا وأُدغمت في الواو، عكس القاعدة، ولأجل هذا خرجها ابن جني على أَنَّها ممدودة من (العوَّى)، وأصلها العويا، حيث وقعت الياء لامًا في (فَعْلى) اسمًا، فأبدلت واوًا على القياس، كما أبدلت في شروى، فلمَّا أرادوا المد أبقوها مقلوبة واوًا إمارة على أصلها في القصر (ابن جني ١٣٧٣ه، ٢/ ١٥٩).

وأَمَّا قياسية العلياء فيلزم الثمانيني إذا حكم بها أَنْ يخرِّج نظائرها كالحلواء.

٤- ثِيَرة: جمع لـ(ثَوْر)، والقاعدة أنَّ الواو إذا وقعت عينًا لجمع صحيح اللام، وهي في المفرد معلة أو ساكنة وبعدها ألف قُلِبَت ياء (سيبويه ٤/ ٣٦٠، وابن عصفور ٢/ ٤٧١، والرضي ٣/ ٨٤، وابن هشام ٤/ ٣٨٦)، إلَّا أَنَّها في (ثِيَرة) قلبت مع عدم قلبها في

المفرد، ولم يأتِ بعدها ألف إذ كانت ساكنة (سيبويه ٤/ ٣٦١، والمبرد ١/ ١٣٠، والسيرافي ١٨/ ٢٨، وابن جني١٣٧٣ه، ١/ ٣٤٥)، وقد عللوا هذا القلب بأكثر من علة، منها ما ذهب إليه ابن السراج أنَّه مقصور من "ثِيارة" (ابن السرّاج ٣/ ٣١٠)، إذ يتحقق الشرط في ثيارة، فتقلب الواو، ثُمَّ حذفت الألف، فأبقوا الواو منقلبة ليفرقوا بين ما أصله فِعالة، وما هو على فَعَلة (ابن جني ١٣٧٣ه، ١/ ٣٤٧، وابن جني٢ ١/ ١١٢)، ومنها ما ذهب إليه السيرافي، ونسب إلى المبرد (ابن جني١٣٧٣ه، ١/ ٣٤٦)، من أنَّ أصله فِعْلة، فحركوا العين، وقد قالوا: ثيران، فحملوا بعض الجمع على بعض (السيرافي ١٨/ ٢٨)، وقد جاء الأصل في قول الأعشى:

فظَلَّ يأكُلُ منها وهي راتعـــةٌ

حدَّ النَّهَارِ تُرَاعِي ثِيْرَةً رُتُعـــا

(الأعشى ٨٤).

إلَّا أنَّ ما يهمنا في هذا البحث، هو رأي المبرد، فهو يرى أنِّ القلب كان للفرق بين جمع الثور الحيوان والثور القطعة من الأقط، فقلبوا في جمع الحيوان، وصححوا في الأقط (ابن جني٢ ١/ ١١٢، وابن جني١٣٧٣ه، ١/ ٣٤٦، وابن عصفور ٢/ ٤٧٢. وفي المبرد ١/ ١٣٠: ((فأَمَّا قولهم: ثِيَرة، فله علة أخرناها لنذكرها في موضعها إنْ شاء الله)) ولم يذكر بعد في المقتضب شيئًا).

قال ابن عصفور مذيِّلًا تلك التوجيهات: ((وكل ذلك توجيه شذوذ)) (ابن عصفور ٢/ ٤٧٢).

٥- عُيَيْد، وأعياد، في تصغير عِيدٍ وجمعه، وأصله عِوْد، وقعت الواو ساكنة بعد كسر، فقلبت ياءً، ثم كان هذا القلب لازمًا في تصغيره وجمعه (سيبويه ٣/ ٤٥٨، وابن السرّاج ٣/ ٥٨، والسيرافي ١٣/ ١٦٥، وابن جني١٤٠٥ه، ٢/ ٧٥٧، وابن عصفور ١/ ٢٣٦)، والقلب اللازم هو ما يلزم الكلمة دون علة موجبة (ابن جني٢ ٣/ ١٥٧-١٦٤، وابن يعيش ٥/ ١٢٢)، وإنَّما لزم هذا البدل في تصغيره وجمعه لئَّلا يلتبس بتصغير عُود وجمعه (ابن يعيش ٥/ ١٢٤، وابن الحاجب ١/ ٥٧٦، والرضي ١/ ٢١١، واليزدي ١/ ٣٠٩)، وأيضًا جاء الفعل منه عيَّد تعييدًا؛ لئَّلا يلتبس بـ(عوَّد) من العادة (ابن الخباز ٥٥٤)، وذهب ابن يعيش في شرح الملوكي إلى أنَّه ألزم القلب لكثرة استعماله، ولم يذكر الفرق. (٢٤٣).

وشذ أيضًا ألفاظ أخرى، أقل مما ذكرتُ شهرة، خرجوها على إزالة اللبس، كقولهم: نَشْيان، وهو من يتخبر الخبر أول وروده (ابن منظور ١٥/ ٣٢٦ (نشا))، والأصل: نشوان، فأرادوا في القلب أنْ يفرقوا بين طالب الخبر، والسكران (الحريري ٨٠، وابن عصفور ٢/ ٤٧٢)، وقالوا: هو أَلْيَطُ بقلبي منك، من لاط يلوط، أي لصق، والأصل ألوط، أرادوا أَنْ يفرقوا بينه وبين المعنى الآخر. (ابن قتيبة ٦٠٢، والحريري ٨٠).

ب- شواذ قلب الواو والياء ألفًا:

شذَّ في هذا الباب: ألفاظ منها القَوَد، والخَوَنة والحوَكَة (سيبويه ٤/ ٣٥٨)، ولم أَرَ في كلام المتقدمين تفسيرًا دلاليًّا لهذا الشذوذ، إلَّا أنَّ بعض المحدثين، فسر بعض هذه بأمن اللبس، حيث يرى أنَّهم صححوا الحَوَكة والخَوَنة جمعي تكسير لئَّلا تلبس بالحاكة والخانة اسمًا مفردًا، فالحاكة وادٍ، والخانة سمع مصدرًا لـ(خان). (الرفايعة، حسين ٢٩٥).

وهذا التعليل وجيه لو تحقق فيه شهرة المُلبس، ولكنَّ (الحاكة) و(الخانة) لا يدوران في الكلام دوران الحَوَكة والخَوَنة، وليس بينهما تقارب في مجال الاستعمال يدعو إلى التفريق، ولعل العلل الأخرى التي ساقها القدامى والمحدثون أكثر وجاهة. (ابن جني٢ ١/ ١٢٣، ٢/ ٣٢١، وابن جني١٤٠٥ ٢/ ٦٦٨، والثمانيني ٣٠٠، والعكبري ٢/ ٣٠٥، وابن عصفور ٢/ ٤٦٥، واليزدي ٢/ ٨٣٤).

ثانيًا: شواذ الإعلال بالنقل:

أ- في الفعل:

ورد في الكلام الفصيح تصحيح جملة من الأفعال، وكان حقها أن تعل بالنقل، كاستحوذ، واستنوق، وأطول، وأغيل، وأخيل... كما في قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ﴾ (المجادلة: ١٩)، وقوله عز وجل: ﴿ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (النساء: ١٤١) وقول المرار الفقعسي :

صَدّدْتِ فأطْوَلتِ الصدود وقلما

وصالٌ على طولِ الصدود يدومُ

(القيسي، نوري ٢/ ٤٨٠، وسيبويه ١/ ٣١، ٣/ ١١٥، وابن السيرافي ١/ ١٠٥، والغندجاني ٣٦).

وقد اكتفى المتقدمونَ بِعدِّ التصحيح شذوذًا خالف المطرد من كلام العرب (سيبوبه ٤/ ٣٤٦، ٣٩٩)، واختلفوا في تعليله، فسيبويه يرى أنَّه صحح تشبيهًا بما لم يتحقق فيه موجب الإبدال (سيبويه ٤/ ٣٤٦)، وذهب ابن جني إلى أنَّ هذا التصحيح كان تنبيهًا لمعرفة أصل المعتل (ابن جني١٤٠٥ هـ، ١/ ١٧٨).

لكن صدر الأفاضل الخوارزمي أرجع هذا التصحيح لغرض دلالي، فقال شارحًا لقول الزمخشري: ((وقد شذَّ عن القياس نحو: أجوَدْتُ واسترْوَحَ واستَحْوَذَ واستصوَب وأطْيَبَت وأَغْيلت وأخيَلت وأغيَمت واستقيَل)): ((التصحيح [في المطبوع: الصحيح] في هذه الأفعال لأحد شيئين: إمَّا لإيضاح معنى المشترك، نحو: استروح فإنَّه أوضح من استراح، وإمَّا لأنَّ اللفظ مع الإعلال أدل على معناه نحو: أخيلت السحابة، فإنَّه أدل على معنى المخيلة من أخالت...)) (صدر الأفاضل ٤/ ٣٨٩).

ومن المعاصرين من ارتضى هذا الرأي، وأكَّد الغرض الدلالي من هذا التصحيح، مثل د. مها الميمان

(الميمان، مها (ديسمبر ٢٠٠٣) ص:١٢٦)، ود. عبد الفتاح الحموز الذي جعل التصحيح في (أعْوَل) من العويل لمنع اللبس بـ(أعال) بمعنى كثر عياله. (الحموز، عبدالفتاح ١٣٨).

ولم يرتضِ هذه العلة د. حسين الرفايعة؛ لأنَّ التصحيح والإعلال قد تعاقبا في هذه الأفعال (الرفايعة،حسين ٢٨٧)، فقد ذهب أبو زيد الأنصاري إلى أنَّ باب أفعل واستفعل مقيس فيه التصحيح والإعلال، قال فيما رواه الجوهري: ((هذا الباب كله يجوز أنْ يُتكلم فيه على الأصل، تقول العرب: استصاب واستصْوَب، واستجاب واستجْوَب، وهو قياس مطرد عندهم)).(الجوهري (حوذ) ٢/ ٥٦٣).

وقد تفرد أبو زيد في هذا، فالنحويونَ على أنَّ ما سمع مخالف للمطرد، وهذا الذي توصل إليه الإحصاء المعجمي، فقد أحصت د. مها الميمان في تاج العروس ما جاء مصححًا مما كان على (أفْعَل) فبلغ ثلاثًا وثلاثين فعلًا، وما جاء مصححًا على (استَفْعَل) فبلغ سبعة عشر فعلًا. (الميمان، مها. (ديسمبر ٢٠٠٣) ص:١٢٤).

والذي أميل إليه أنَّ النظر الدلالي كان حاضرًا عند تصحيح هذه الأفعال، ولا يضر تعاقب التصحيح والإعلال على بعض هذه الأفعال؛ لأنَّ العربي يعمد تارة إلى الإبهام، وتارة إلى الإيضاح، حسب ما يقتضيه المقام، والله أعلم.

ب-في الاسم:

ورد عن العرب أُليفاظ تحقق فيها شرط الإعلال بالنقل في الاسم ولم يجروه، جاء في قراءة شاذة: (لَمَثُوبَةٌ من عند الله خير) (البقرة: ١٠٣) [١]، وقالوا: إنَّ الفكاهة مَقْوَدةٌ للأذى (سيبويه ١/ ٤٢٣، والمبرد ١/ ١٠٨)، وقالوا: كثرة الشراب مَبْوَلة، وكثرة الأكل مَنْوَمة، وهذا شيءٌ مَطْيَبَةٌ للنفس، وهذا طريقٌ مَهْيَع (ابن جني ١/ ٣٢٩)، وروى أبو زيد: وقع الصيد في مَصْيَدتنا (ابن جني١٣٧٣ هـ، ١/ ٢٧٦)، وقال أبو صخر الهذلي:

شِيْبَتْ بمَوهَبَةٍ مِن رأسِ مَرقَبةٍ

جَرداءَ مَهْيـــَبَةٍ في حالقٍ شمَمِ

(السكري ٢/ ٩٦٩، وابن جني١/ ٢٢٠)

وجاء في الأعلام: مَرْيَم، ومَزْيَد، ولم أر في كلام المتقدمين تعليلًا دلاليًّا لهذا الشذوذ، إلَّا أنَّ المبرد يرى أنَّ تصحيح مريم ونحوه قياس؛ لأنَّه خَص الإعلال بما يُفيد معنى الفعل (انظر مناقشة رأي المبرد في ابن جني١٣٧٣ه، ١/ ٢٧٦، وابن عصفور ٢/ ٤٨٨)، قال: ((فإنْ صغت اسمًا لا تريد به مكانًا للفعل، ولا زمانًا للفعل، ولا مصدرًا قلت في مفْعَل من القول

---

١) وهي قراءة أبي السمال وقتادة ويحيى بن يعمر وعبدالله بن بريدة وزيد بن علي. انظر: المحتسب ١/ ١٠٣، وأبو حيان١٤١٣ ه، ١/ ٣٣٥، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١/ ٢١٨).

مَقْوَل، ومن البيع مَبْيَع، كما قالوا في الأسماء مَزيَد، كما قالوا: إنَّ الفُكاهة مقْوَدة للأذى، وعلى هذا قالوا: مرْيَم، ولو كان مصدرًا لقلت: مرامًا...)) (المبرد ١/ ١٠٨).

وقد تابعه على هذا صلاح الدين الزعبلاوي، ورأى أنَّ القياس فيما صيغ على (مَفْعلة) أَنْ يعل إِنْ كان متصلًا بالفعل، مبنيًّا عليه كالمصدر واسم المكان واسم الزمان، فإِنْ كان على خلاف ذلك كمفعلة الأعيان ومفعلة الاسم ومفعلة السبب، لم يجب فيه الإعلال لفوات شرطه، فيجوز فيه التصحيح (الزعبلاوي،صلاح الدين ١١٤)، ولا يرى أنَّ أمن اللبس مراعى في هذا، قال: ((وهم لم يراعوا في مسألة الإعلال بمفعلة الامتناع عن اللبس، فقد أوردوا (المجازة) للمكان الذي يكثر فيه الجوز بالإعلال كالملازة للمكان الذي يكثر فيه اللوز، ولم يخشوا اللبس بين (المجازة) هذه و(المجازة) اسم المكان من جاز)) (الزعبلاوي، صلاح الدين ١١٩)، وخالفه في هذا حسين الرفايعة، إذ رأى أَنَّ التصحيح في نحو: المقودة والمنومة كان لإرادة السبب، ولو أرادوا اسم المكان أعلوا، فكان التصحيح لإزالة اللبس بين اسم المكان وغيره (الرفايعة، حسين ٢٩٢)، أَمَّا مجمع اللغة العربية في القاهرة فقد أجاز تصحيح (المفعلة) معلة العين من أسماء الأعيان مطلقًا، بناء على أمور منها أنَّ التصحيح أبين في الدلالة على المعنى من الاعتلال (العصيمي، خالد ٤١٨، وعباس حسن ٣/ ٣٢٩ هامش ١)، وأَيَّد خالد العصيمي إجازة التصحيح، مع كون الأصل الإعلال، لأمور منها إزالة اللبس، وكون التصحيح رجوعًا إلى الأصل (العصيمي،خالد ٤٢٠)، واعترض عباس حسن هذا القرار لأمور متعددة تتعلق بصياغة القرار ومبرراته، ومنها مخالفة الكثير المطرد، واختار أَنْ تكون ((إباحة التصحيح في حالة واحدة، هي أَنْ يخفى معنى الكلمة بالإعلال، أو يلتبس بغيره، ولا منجاة من الخفاء واللبس إلَّا بالتصحيح)). (عباس حسن ٣/ ٣٢٩-٣٣١ (الهامش)).

والذي دعا إلى هذا الاختلاف البيِّن أنَّ التصحيح لم يطرد فيما ألبس، فكانت علة اللبس مستنبطة من بعض المسموع دون بعض، والذي يظهر أَنَّ التصحيح إنَّما كان لخفة اللفظ مصحَّحًا، وهو ما كان حرف العلة فيه محركًا بالفتحة؛ ولذا جاء في أدنى داع، أو بلا داع، ولم يصحح ما ثقل لفظه، وهو ما كانت حركته ضمة أو كسرة، فلم يقولوا: مَشْوُرة، وقالوا: مشْوَرة، مع أَنَّها على المَفْعُلة، ((قال الفراء: المشورة أصلها: مَشْوَرة، ثُمَّ نقلت إلى مَشُورة)) (الأزهري أبو منصور ١١/ ٤٠٤ (شار)، و الحريري ٦٢)، والذي يظهر أَنَّ الأصل المفْعُلة، وإنَّما عمدوا إلى الخفة فحسبُ لما صححوا.

ونظير ما هنا حركة إعراب معتل الآخر بالواو والياء، تظهر الفتحة عليهما وتحذف الضمة والكسرة، ولأجل هذا لم يراعوا اللبس في نحو مختار ومنقاد،

فيقولوا: مختَبِر ومنقَود ليفرقوا بين اسم الفاعل واسم المفعول، مع شدة الحاجة إلى ذلك، لئَّلا يرتكبوا هذا الثقل.

الخاتمة

لقد أتى هذا البحث على مسائل الإعلال متتبِّعًا العلل المتعلقة بالمعنى، فخرج منها بما لا يحسن معه أنْ يهمل في حد الإعلال، ولا عند النظر إلى تصنيف هذا الباب من حيث دخوله في حدِّ علم التصريف من عدمه، فالاقتصار على الجانب الصوتي، وإهمال الجانب الدلالي، مع وجود هذا المقدار من العلل شيء من الخلل.

وكان البعد الدلالي للتغيير الإعلالي متمثلا في ثلاث علل، رفع اللبس، والفرق، والحمل على المعنى، وإنْ كان الحمل على المعنى عائدًا إلى رفع اللبس في كثير من صوره.

ومن خلال هذا البحث تبيَّن أَنَّ الإعلال وجودًا وعدمًا (إعلال – تصحيح)، في مسائله القياسية كان عنصرًا مؤثرًا في المعنى من خلال دلالته على:

١- جذر الكلمة، كاستدلالهم بمدائن على أَنَّها من (مدن).

٢- نوع الكلمة من حيث الوصفية والاسمية، كما في صيغتي فُعلى وفَعلى، حيث كان الاشتراك بين الوصفية والاسمية، بخلاف فِعْلى، لما عُدم الاشتراك.

٣- وزن الكلمة، فصححوا في نحو: سُوْيِر على فُوعل؛ لئَّلا يلبس بفُعِّل.

٤- معنى البنية، فصححوا باب (أفعل – فعلاء) ماضيه ومضارعه ومصدره والوصف منه؛ ليدل دلالة محددة تفرُقُه عن مشاركه في الوزن، مخالفه في المعنى.

٥- الموافقة الصوتية للمتشابه في المعنى، فصححوا الجولان ليبقى مشاكلًا لباب الفعَلان.

كما كان سببًا في إزالة اللبس الحاصل بين متحدي اللفظ مختلفي المعنى، وبهذا فسر كثير من مواضع الشذوذ.

المصادر والمراجع

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق د. موسى بناي العليلي. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الشافية في علم التصريف. تحقيق: حسن أحمد العثمان. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة المكية، ١٤١٥هـ.

ابن الخباز، أبو العباس أحمد بن الحسين، *توجيه اللمع*. تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب. ط: ١. القاهرة: دار السلام، ١٤٢٣هـ.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، *الأصول في النحو*. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد بن المرزبان، *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٦هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، *التمام في تفسير أشعار هذيل*. تحقيق: لأحمد ناجي القيسي وزميليه. ط. بغداد: مطبعة العاني.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، *الفسر*. تحقيق: د. رضا رجب. ط: ١. دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠٤م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، *المحتسب*. تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه. القاهرة، ١٤١٥هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، *المنصف*. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين.ط:١. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، *سر صناعة الإعراب*. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الحَضْرَمي الإشبيلي، *الممتع في التصريف*. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبدالسلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٤٢٠هـ.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، *أدب الكاتب*. تحقيق: **د. محمد الدالي**. ط:٢ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

ابن مالك، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، *إيجاز التعريف في علم التصريف*. تحقيق: د. حسن أحمد العثمان. ط:١. مكة المكرمة – بيروت: المكتبة المكية – مؤسسة الريان، ١٤٢٥هـ.

ابن مالك، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، *تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.

ابن مالك، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على الأنصاري، *لسان العرب*. ط: ١. بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، *أوضح المسالك*. شرح: محمد محيي الدين عبدالحميد. صيدا–بيروت: المكتبة العصرية.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، *شرح المفصل*. بيروت: عالم الكتب.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، *شرح الملوكي*. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:١. حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، *البحر المحيط*. ط:٢. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، *تهذيب اللغة*. تحقيق: جماعة من الأساتذة. مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

الأزهري، خالد بن عبدالله الجرجاويّ، *التصريح بمضمون التوضيح*. تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري. ط:١. ١٤١٣هـ.

الاستراباذي، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني، *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود. ط:١. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ.

الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي، *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

آل غنيم، صالحة راشد غنيم، *اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية*. ط:١. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، *الإنصاف*. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.

بشر، د. كمال محمد، *دراسات في علم اللغة*. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م.

البغدادي، الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله، *قواعد المطارحة في النحو*. تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج. ط:١. الظهران– الرياض: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – مكتبة العبيكان، ١٤٣٢هـ.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، *خزانة الأدب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى مجالس، ثعلب. تحقيق: عبدالسلام هارون. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف.

الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، *شرح التصريف*. تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ.

الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن، المقتصد شرح التكملة. تحقيق: د. أحمد بن عبدالله الدويش. ط:١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، *الصحاح*. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. ط:٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.

الغزي، محمد بن قاسم. *حاشية الغزي على الجاربردي*. (مجموعة الشافية) ط:٣. بيروت عالم الكتب، ١٤٠٤هـ.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد، *درة الغواص في أوهام الخواص*. تحقيق: د. الشريف عبدالله البركاتي. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤١٧هـ.

حسن، عباس، *النحو الوافي*.. ط: ٨. القاهرة: دار المعارف.

الحموز، د. عبد الفتاح، ظاهرة التغليب في العربية. منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٣م.

الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي، *معجم البلدان*. بيروت: دار صادر.

خاطر، د. مصطفى خليل، *أبو الفتح بن جني رائد مناهج البحث اللغوي المعاصر*. ١٤٢١هـ بلا بيانات نشر.

الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر، *حاشية الشهاب على البيضاوي* بيروت: دار صادر.

خميس، عبد الله. *معجم اليمامة*. ط: ١، ١٣٩٨ه.

الرفايعة، د. حسين عباس، *ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي*. ط:١ عمان: دار جرير، ١٤٢٦هـ.

الزعبلاوي، صلاح الدين، *دراسات في النحو*. (كتاب إليكتروني –موقع اتحاد الكتاب العرب).

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، *الكشاف*. بيروت: دار الفكر.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، *شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير*. تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.

السامرائي، د. إبراهيم عبود، المصطلحات الصوتية بين القدامى والمحدثين. ط: ١. عمان: دار جرير، ١٤٣٢هـ.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، *شرح أشعار الهذليين*. تحقيق: عبدالستار أحمد فراج. ط: ٢. القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٤٢٥هـ.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، *كتاب سيبويه*. تحقيق: عبدالسلام هارون. ط:٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، *شرح كتاب سيبويه*. (مخطوطة دار الكتب والوثائق القومية رقم: ١٣٧ نحو).

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه. تحقيق: د. رمضان عبدالتواب وآخرين. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، المقاصد الشافية. تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين وآخرين. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

شاهين، د. عبدالصبور، *المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي*. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.

الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف، *شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب (مجموعة الشافية)* ط:٣. بيروت عالم الكتب، ١٤٠٤هـ.

الشمسان، أ. د. إبراهيم، *الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني*. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت. الحولية الثانية والعشرون، ١٤٢٢-١٤٢٣هـ.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، *حاشية الصبان* على شرح الأشموني. دار الفكر.

الأعشى، ميمون بن قيس، *الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشين الآخرين*. ط:٢. الكويت: دار ابن قتيبة، ١٩٩٣. (مصور من طبعة: آدلف هلز هوسن، ١٩٢٧م).

العصيمي، خالد بن سعود، *القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسة*. ط:١. الرياض: دار التدمرية، ١٤٢٣هـ.

العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين البغدادي، *اللباب*. تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبدالإله نبهان. ط:١. دمشق –بيروت: دار الفكر– دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، *التكملة*. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، *المسائل الشيرازيات*. تحقيق: د.حسن هنداوي. ط: ١. الرياض: كنوز أشبيليا، ١٤٢٤هـ.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، *المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات*. تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي. بغداد: وزارة الأوقاف.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار الكتب المصرية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين. تحقيق: د. مهدي المخزمي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

القوشجي، علاء الدين، عنقود الزواهر في الصرف. تحقيق: أ.د. أحمد عفيفي. ط:٢. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣١هـ.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبدالله، *إيضاح شواهد الإيضاح*. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. ط:١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

القيسي، د. نوري حمودي، *القيسي*، نوري. بلا بيانات نشر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، *الكامل*. تحقيق: د. أحمد الدالي. ط: ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، *المقتضب*. تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. تحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان. ط:١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.

الميمان، د. مها بنت صالح، *مسائل في إعلال المعتل وتصحيحه*. مجلة فكر وإبداع. ديسمبر ٢٠٠٣م.

النيلي، أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين الطائي، *الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية*. تحقيق: د. محسن بن سالم العميري. ط:١. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.

اليزدي، الخضر، *شرح شافية ابن الحاجب في التصريف والخط*. تحقيق: د. حسن أحمد العثمان. ط:١. بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٢٩هـ.